هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

ملخص تقرير المراجعة المؤسسية

الجامعة الملكية للبنات

مملكة البحرين

14-18 أكتوبر 2018

HI004-C2-R001

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2019

1. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب (BQA) في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: المراجعات المؤسسية، والتي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، ومراجعات البرامج الأكاديمية التي يتم من خلالها الحكم على جودة معايير التعلم، والمعايير الأكاديمية في بعض البرامج. وقد أتمت إدارة مراجعات أداء مؤسسات التعليم العالي الدورة الأولى من المراجعات المؤسسية عام 2013، وتم تحديد موعد الدورة الثانية في العام الأكاديمي 2018–2019، وفقًا للإطار المؤسسي لمراجعة الجودة (الدورة الثانية) الذي تم إقراره من قبل مجلس الوزراء بموجب القرار رقم 38 لسنة 2015.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لهذه المراجعات المؤسسية:

1. النهوض بمستوى جودة التعليم العالي في مملكة البحرين من خلال إجراء مراجعات؛ لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي التي تزاول أنشطتها في المملكة، إزاء مجموعة من المؤشرات المحددة مسبقا، وتقديم حكم عام بشأنها، مع تحديد مواطن القوة، وتلك التي تحتاج إلى تحسين.
2. تأكيد مسئولية مؤسسات التعليم العالي أمام الناس كافة، من خلال تقديم تقييم موضوعي لجودة أداء كل مؤسسة، يسفر عنه نشر تقارير وأحكام دقيقة وتلخيصيَّة؛ ليستفيد منها المعنيون، وأصحاب القرار، والجهات ذات العلاقة، ومجلس التعليم العالي، وأولياء الأمور، والطلبة.
3. التعرف على الممارسة الجيدة أينما وجدت، وتعميمها على مستوى قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين.

ويتم من خلال عملية المراجعة المؤسسية تقييم مدى فاعلية إجراءات ضمان الجودة الخاصة بالمؤسسة إزاء مجموعة من المؤشرات والمعايير المعرفة مسبقا. كما يمنح حكم لكل مؤشر، ويكون الحكم إما "مستوفٍ" أو "غير مستوفٍ"؛ مما يترتب عليه منح حكم لكل معيار ("مستوفٍ" أو "مستوفٍ جزئيًّا" أو "غير مستوفٍ")، وذلك كما هو مبين في إطار مراجعة جودة المؤسسات (الدورة الثانية). كما يتمُّ منح حكم شامل للمؤسسة بعد جمع أحكام المعايير، وهو: "تستوفي متطلبات ضمان الجودة،" أو "قيد الاستيفاء"، أو "لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة"، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): معايير الأحكام العامة

الحكم	الوصف
تستوفي متطلبات ضمان الجودة	يجب على المؤسسة استيفاء جميع المعايير الثمانية.
متطلبات ضمان الجودة "قيد الاستيفاء"	يجب على المؤسسة استيفاء ما لا يقل عن (5) معايير متضمنة للمعايير (1 و4 و6)، مع استيفاء بقية المعايير بشكل جزئي على الأقل.
لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة	عدم استيفاء المؤسسة لأي من الأحكام العامة المذكورة أعلاه.

2. بيانات المؤسسة:

اسم المؤسسة	الجامعة الملكية للبنات
نوع المؤسسة	جامعة خاصة
تاريخ التأسيس	2002
رقم اعتماد المؤسسة	قرار وزارة التعليم رقم (2002/م ج ف/146)
الموقع	منطقة الرفاع – مملكة البحرين
عدد الكليات	4
أسماء الكليات	الفنون والتصميم العلوم الإدارية والمالية القانون الهندسة
عدد مؤهلات البكالوريوس	10
عدد مؤهلات الدراسات العليا	2
البرامج الأكاديمية (العابرة للحدود)	1
عدد الطالبات المسجلات حاليًا	672
عدد الخريجات منذ التأسيس	996
عدد أعضاء هيئة التدريس	41

عدد الموظفين الإداريين	54
تاريخ المراجعة السابقة للمؤسسة	18–21 يناير 2009
تاريخ تقديم تقرير التقييم الذاتي	25 يونيو 2018
تاريخ الزيارة الميدانية	14–18 أكتوبر 2018

3. **ملخص أحكام المراجعة:** ملخص الأحكام

الحكم العام للمؤسسة: تستوفي متطلبات ضمان الجودة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار الأول	**الرسالة والحوكمة والإدارة**	**مستوف**
المؤشر الأول	الرسالة	مستوف
المؤشر الثاني	الحوكمة والإدارة	مستوف
المؤشر الثالث	الخطة الإستراتيجية	مستوف
المؤشر الرابع	الهيكل التنظيمي	مستوف
المؤشر الخامس	إدارة المعايير الأكاديمية	مستوف
المؤشر السادس	الشراكة واتفاقيات التعاون، والتعليم عبر الحدود	مستوف
المعيار الثاني	**ضمان وتعزيز الجودة**	**مستوف**
المؤشر السابع	ضمان الجودة	مستوف
المؤشر الثامن	المقايسة المرجعية والاستبانات	مستوف
المؤشر التاسع	أمن سجلات وشهادات الطلبة	مستوف
المعيار الثالث	**مصادر التعلم وتقنية المعلومات والاتصالات والبنية التحتية**	**مستوف**
المؤشر العاشر	مصادر التعلم	مستوف
المؤشر الحادي عشر	تقنية المعلومات والاتصالات	مستوف
المؤشر الثاني عشر	البنية التحتية	مستوف
المعيار الرابع	**جودة التعليم والتعلم**	**مستوف**
المؤشر الثالث عشر	إدارة برامج التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر الرابع عشر	القبول	مستوف
المؤشر الخامس عشر	إعداد البرامج ومراجعتها	مستوف

المؤشر السادس عشر	تقييم الطلبة وتدقيق التقييمات	مستوف
المؤشر السابع عشر	مخرجات التعلم	مستوف
المؤشر الثامن عشر	الاعتراف بالتعليم السابق	مستوف
المؤشر التاسع عشر	المقررات الدراسية القصيرة	(غير منطبق)
المعيار الخامس	**خدمات مساندة الطلبة**	**مستوف**
المؤشر العشرون	المساندة الطلابية	مستوف
المعيار السادس	**إدارة الموارد البشرية**	**مستوف**
المؤشر الحادي والعشرون	الموارد البشرية	مستوف
المؤشر الثاني والعشرون	التطوير المهني للموظفين	مستوف
المعيار السابع	**البحث العلمي**	**مستوف**
المؤشر الثالث والعشرون	البحث العلمي	مستوف
المؤشر الرابع والعشرون	الدراسات العليا مع البحث العلمي	مستوف
المعيار الثامن	**المشاركة المجتمعية**	**مستوف**
المؤشر الخامس والعشرون	المشاركة المجتمعية	مستوف

4. ملخص جوانب التقدير والتوصيات

من أجل تعزيز الممارسات الجيدة بين مؤسسات التعليم العالي، فإن لجنة المراجعة المؤسسية للجامعة الملكية للبنات ترى ***مع التقدير*** ما يلي:

- أنَّ أعضاء هيئة التدريس على دراية بنظم وإجراءات الجودة التي توجه العمليات في الجامعة الملكية للبنات، وأنهم يُبَلَّغون بشكل مستمر بمتطلبات الجودة من خلال الاجتماعات الدورية.
- أنَّ الطالبات على دراية بنتائج اقتراحاتهم، وأن الإجراءات المتخذة تنفيذًا لتلك الاقتراحات يتم اعلامهن بها الكترونيًا.
- أنَّ المؤسسةَ توفر وضعًا ممتازًا من حيث البنية التحتية المادية.
- المبادرة التي اتخذتها الجامعة الملكية للبنات لتطوير أعضاء هيئة التدريس مهنيًّا من خلال أساليب التعليم والتعلم المبتكرة والمستخدمة في قاعات المحاضرات، وذلك بالتعاون مع جامعة بانجور.
- الطالبات راضيات عن قنوات الاتصال المفتوحة مع أعضاء هيئة التدريس وإدارة الجامعة، وأن أي شكوى يتم التعامل معها بسرعة واهتمام.
- جهود المؤسسة الرامية إلى تعريف الطالبات بمفهوم الانتحال الأكاديمي والأشكال المتنوعة التي يتخذها.
- أن المؤسسة تغطي بشكل جيد المعلومات عن الانتحال الأكاديمي والمخالفات المسلكية وتوزعها.
- أنَّ الموظفين يشعرون بالرضا تجاه فرص التطوير المهني المقدمة لهم من قبل الجامعة.
- الجهود المبذولة من قبل الجامعة في مجال البحث العلمي.
- الجهود المبذولة من قبل الجامعة لتشجيع الطالبات على الانخراط في أنشطة المشاركة المجتمعية، وتعزيز معارفهن، وخبراتهن.
- أنَّ العديد من الأنشطة قد ركزت على احتياجات الطالبات في مجال التعلم.

وبالنسبة لأوجه التحسين، فإن لجنة المراجعة ***توصي*** المؤسسة بما يلي:

- تحديد إطار زمني للمراجعة الدورية لرسالة المؤسسة تحديدًا واضحًا، وتطبيق الإجراءات التي تضمن أن تكون المراجعات القادمة متضمنة مشاوراتٍ رسمية مع مجموعة من الجهات ذات العلاقة تشمل جميع الفئات، وبصفة خاصة النساء.
- إدراج مشاورات رسمية مع مجموعة من الجهات ذات العلاقة في المراجعة القادمة للخطة الإستراتيجية.
- إدراج مؤشرات أداء رئيسة قابلة للقياس على مستوى المؤسسة؛ من أجل رصد الأهداف، والغايات، وتحقيقها بشكل أكثر سلاسة في المراجعة القادمة للخطة الإستراتيجية.

- وضع إجراءات لتقييم مدى فاعلية اللجان، وتحديد ما إذا كان عدد الاجتماعات هو العدد المطلوب فعليًّا، والتحقق من مستوى أداء اللجان إزاء الاختصاصات المنوطة بها.
- التأكد من القيام؛ التحسينات اللازمة لعملية المقايسة المرجعية؛ من أجل تحسين الجودة بشكل أكثر تميزًا.
- التأكد من أن عمليات تقييم المكتبة مفصلة بشكل واضح في السياسات والإجراءات ذات الصلة.
- وضع وتطبيق نهج إستراتيجي؛ لمواصلة تعزيز مصادر المكتبة، مع التركيز بصفة خاصة على المراجع أكثر من الكتب الدراسية.
- مراجعة مدى ملاءمة ساعات دوام المكتبة، وتعديلها وفقًا لذلك.
- وضع خطة مفصلة لدورات الاستبدال المنتظمة أو التدريجية لمصادر وحدة تقنية المعلومات والاتصالات.
- وضع ملف للتقارير الدورية التي ترفع إلى الإدارة وأعضاء هيئة التدريس؛ من أجل تحسين خدمات وحدة تقنية المعلومات والاتصالات بشكل أكبر.
- وضع خطة منتظمة ومنهجية لاستبدال/ أو تحديث البنية التحتية والأجهزة.
- وضع خطة أكاديمية أكثر تفصيلا؛ لتسهيل عمليات التخطيط والمتابعة.
- التأكد من زيارة أماكن التدريب العملي بشكل منتظم، وأن تجربة الطالبات في أماكن التدريب العملي تتم متابعتها بشكل رسمي.
- تعديل "سياسة إقرار وتعديل البرامج"؛ لكي تحدد بوضوح الأطراف المشاركة في عمليتي إعداد وربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومن ثم إسناد المسئوليات المتعلقة بمثل هذه المهام.
- النظر في إتاحة المزيد من فرص التطوير المهني الخارجية للموظفين؛ لدعمهم في إنجاز مهامهم وتشجيعهم على استخدام أدوات تقييم جديدة ومبتكرة.
- التأكد من أنَّ جميع حالات التظلم يتمُّ معالجتها وفقًا لسياسات وإجراءات المؤسسة المعلنة، وإعادة النظر في الأساليب المستخدمة لدعم تظلمات الطالبات في بعض الحالات.
- وضع آلية لتوفير المعلومات الموثوقة حول مدى إنجاز مخرجات التعلم من المنظور المقارن الذي يتضمن المستويات الوطنية والدولية؛ من أجل تمكين الجهات ذات العلاقة من اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن تحسين جودة التعليم.
- التأكد من أنَّ المعلومات المجمعة بشأن مستوى تقدم الطالبات والوجهة الأخيرة للخريجات يستفاد منها؛ لتعزيز الوصول إلى المعايير الأكاديمية المرجوة.
- التأكد من أنَّ المرافق المتوفرة، لاسيما المكتبة والخدمات الغذائية، تلبي احتياجات طالبات الدراسات العليا والطالبات المنتسبات للجامعة بدوام جزئي.

- تقديم مزيد من الدعم لأعضاء هيئة التدريس لإجراء الأبحاث؛ من أجل الحفاظ على معارفهم ومهاراتهم الأكاديمية، وتحديثها بما يتوافق مع رسالة ورؤية المؤسسة.
- تعزيز الجهود الرامية إلى تنمية ثقافة البحث العلمي، والقدرة البحثية على مستوى المؤسسة، وهو ما سينعكس بعد ذلك من خلال إنتاج مزيد من الأبحاث.
- النظر في جودة أنشطة التطوير المهني، التي يحضرها أعضاء هيئة التدريس، وتقييمها؛ لمعرفة مدى مساهمتها في تحقيق أهداف المؤسسة.
- إعادة تقييم "سياسة البحث العلمي" لدراسة أثر المكافآت البحثية على جودة الأبحاث، وأثر النشاط البحثي في الجامعة على المجتمع البحريني أو السياق المحلي، وضمان نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في مجلات ودوريات معروفة.
- مراعاة الاعتبارات الأخلاقية في إجراء الأبحاث العلمية، لاسيما التعريفات، والأفعال، والإجراءات، والعقوبات؛ إذ تحتاج إلى معالجة أكثر انفتاحًا من خلال وضع وثيقة منفردة لإدارة أخلاقيات البحث العلمي.
- بذل مزيد من الجهد لتعريف أعضاء هيئة التدريس بأنشطة المشاركة المجتمعية المتنوعة، التي يمكن إدراجها – بصفة رسمية – ضمن الأبحاث، أو ضمن العديد من المقررات الدراسية كأحد أشكال التعليم الخدمي.
- النظر بعمق أكبر إلى ما يمكن أن تمثله أنشطة المشاركة المجتمعية، لاسيما فيما يتعلق برؤية ورسالة المؤسسة، وأنْ تحدد السبل التي يمكن من خلالها إبراز ما تقدمه الطالبات من خدمات؛ من أجل أن يتوفر لهن فهمًا أفضل لعلاقاتهن مع المجتمع بشكل عام.